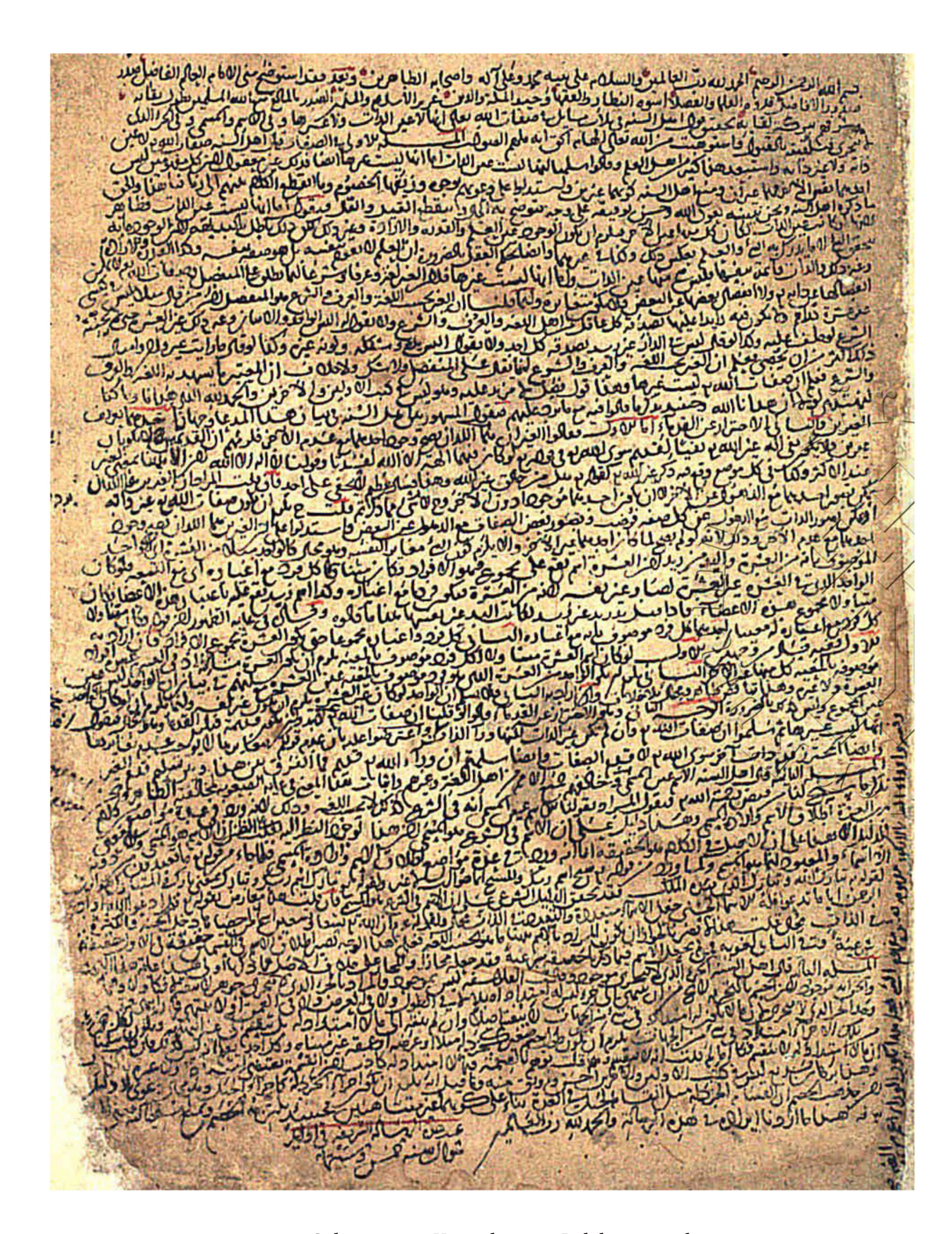


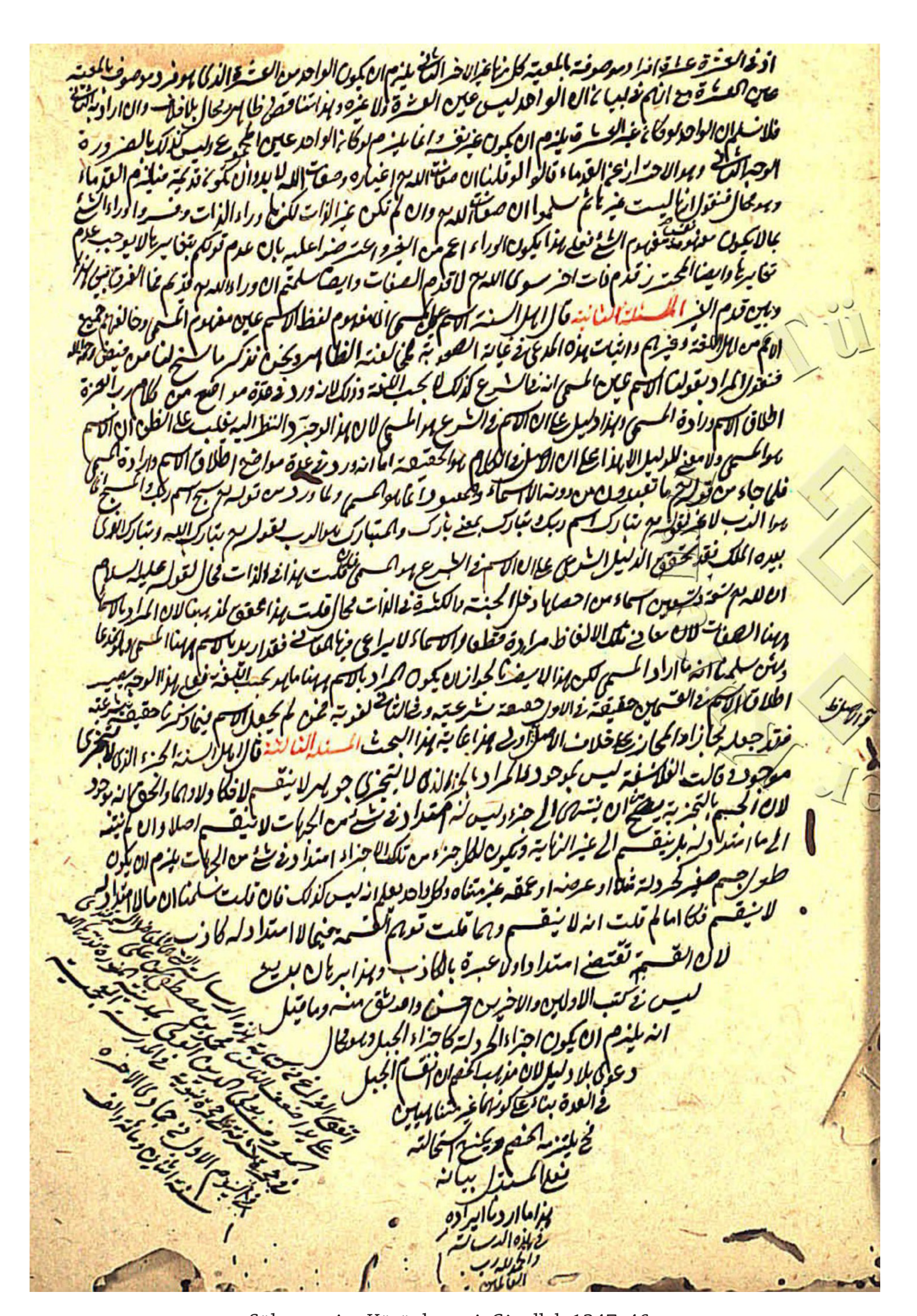
Süleymaniye Kütüphanesi, Laleli 2432, 1b.

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله رب العالمين والسلام على نبيه محمد وآله وأصحابه الطاهرين وبعد فقد استوضح مني الإمام العالم الفاضل صدر صدور الأفاضل قدوة العلماء
والفضلاء أسوة النظار والفقهاء وحيد الملة والدين عزيز الإسلام والمسلمين الصدر بالمالع متع الله المسلمين بطول بقائه ونشر فيهم بركة
وعائه تحقيق قول أهل السنة في ثلث مسائل في صفات الله تعالى أنها لا عين ذاته ولا غيرها وفي الاسم والمسمى وفي الجزء الذي لا يتجزى فتلقيته بالقبول
واستوهبت من الله تعالى إلهام الحق إنه ملهم بالصواب **المسئلة الأولى** في الصفات قال أهل السنة صفات الله تعالى لا عين ذاته ولا غير ذاته واستبعد
هذا كثير من أهل العلم وقالوا أسلمنا أنها ليست عين الذات أما أنها ليست غيرها أيضا فذلك غير معقول لأن كل شيئين هو بين ليس أحدهما نفس الآخر
فهما غيران ومنع أهل السنة كونهما غيرين واستدلوا على دعواهم بوجوه لم يرتضها الخصوم وما انقطع الكلام بينهم إلى زماننا هذا والحق ما ذكره
أهل السنة ونحن نبينه بعون الله وحسن توفيقه على وجه يتوضح به الحال وينقطع القيل والقال فنقول أما أنها ليست عين الذات فظاهر
لأنها لو كانت عين الذات لكان كل منها عين الآخر فيلزم أن يكون الوجود عين العلم والقدرة والإرادة وغير ذلك لكن ذلك باطل بالبديهة
لأن الوجود ما يتحقق به الشيء لا ما يدرك به الشيء والعلم بعكس ذلك وكذا في غيرها وأيضا يحكم العقل بالضرورة أن العلم لا يقوم بنفسه
بل هو صفة بنفسه وكذا القدرة والإرادة وغير ذلك والذات قائمة بنفسها فليس شيء منها عين الذات وأما أنها ليست غيرها فلأن الغير
لغة وعرفا وشرعا إنما يطلق على المنفصل وصفات الله تعالى لا يمكن انفصالها عن ذاته تعالى ولا الانفصال بعضها عن البعض فلا يكون متغايرة
وإنما قلنا إن الغير بحسب اللغة والعرف والشرع هو المنفصل لأن من قال مثلا ليس في كيسي غير عشرة دراهم ولا يكون فيه إلا عشرة
عليها بصدقه كل عاقل من أهل اللغة والعرف والشرع ولا يقول ليس البلخي حد الاثنان وغير ذلك غير العشرة حتى لا يحنث في الشرع
لو حلف عليه وكذا لو قال في الدار غير زيد يصدقه كل واحد ولا يقول إليس يده وشكله ولونه غيره وكذا لو قال ما رأيت غير فلان وأمثال
ذلك أكثر من أن يحصى فعلم أن الغير بحسب اللغة والعرف والشرع إنما يقال على المنفصل ولا شك ولا خلاف أن الحجة ما يشهد به اللغة
والعرف والشرع فعلم أن صفات الله تعالى ليست غير الذات هذا قول فصل لا مزيد عليه وهو ليس في كتب الأولين والآخرين والحمد لله الذي هدانا
وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ثم نذكر ما قالوا فيه مما يرد عليهم فنقول المشهور بين أهل السنة في بيان هذا الحد على وجهين
أحدهما تعريف الغيرين والثاني الأخص أزعم القدماء أما الأول فقالوا الغيران هما الموجودان اللذان يصح وجود أحدهما مع عدم
الآخر فيلزم أن القديم مع الحادث لا يكونان غيرين فلا يجوز نفي الله غير الله نفيا لقديم سوى الله تعالى في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
إلا الله لفسدتا وقولنا لا إله إلا الله لأن الإله هنا بمعنى الغير عند الأكثر وكذا في كل موضع وقع ذكر غير الله تعالى كقوله تعالى هل من خالق غير الله
وهذا نقض عظيم لا يخفى على أحد فإن قلت لم لا يجوز أن يكون المراد أن الغيرين هما اللذان يمكن تصور أحدهما مع الوهم على الآخر أن يكون
موجودا دون الآخر وحينئذ لا يرد شيء مما ذكرتم قلت حينئذ يلزم أن يكون صفات الله تعالى غير ذاته إذ يمكن تصور الذات مع الذهول
عن كل صفة فرضت والتصور بعض الصفات مع الذهول عن البعض واستدلوا على أن الغيرين هما اللذان يصح وجود أحدهما مع
عدم الآخر وذلك لأنه لو لم يصح ما كانا أحدهما غير الآخر والا يلزم كون الشيء مغاير النفسه وهو محال كالواحد مثلا من العشرة
أي الواحد الموصوف بأنه من العشرة والبد من زيد لأن العشرة اسم يقع على مجموع وهو الأفراد فلكان متناولا لكل فرد
مع اعتباره أي مع التسعة فلو كان الواحد الذي كله العشرة غير العشرة لصار غير نفسه لأنه من العشرة فيكون فردا
مع اعتباره وكذا اسم زيد يقع عليه باعتبار هذه الأعضاء فلكان متناولا للمجموع هذه الأعضاء فإذا قيل يد زيد غير زيد
كانت اليد غير نفسها هذا ما قالوا وفساده في غاية الظهور لأن قولهم لكان متناولا لكل فرد مع اعتباره حاله معنيان
أحدهما كل فرد موصوف بأنه مع اعتباره الثاني كل فرد وإعتباره مجموعا حتى يكون العشرة مجموع الأفراد فإن أراد به
الأول فنقيضه فساد من وجهين الأول أنه لو كان اسم العشرة متناولا لكل فرد موصوف بالمعية يلزم أن يكون العشرة مائة

اد

Süleymaniye Kütüphanesi, Cârullah 1247, 46b.



Süleymaniye Kütüphanesi, Cârullah 1247, 46a

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، والسلام على نبيه محمد وآله وأصحابه الطاهرين. وبعد
فقد استوضح مني الإمام العالم الفاضل صدر الأفاضل قدوة العلماء والفضلاء أسوة النظار والفقهاء
وحيد الملة والدين عز الإسلام والمسلمين الصدر بالمبالغ، متع الله المسلمين بطول بقائه وشرفهم ببركة لقائه،
تحقيق قول أهل السنة والجماعة كثرهم الله في ثلث مسائل: في صفات الله تعالى أنها لا عين الذات ولا غيرها
وفي الاسم والمسمى، وفي الجزء الذي لا يتجزى. فتلقيته بالقبول واستوهبت من الله تعالى إلهام الحق إنه تعالى
ملهم الصواب. **المسئلة الأولى** في الصفات. قال أهل السنة رحمهم الله صفات الله تعالى
لا عين ذاته ولا غير ذاته. واستبعد هذا كثير من أهل العلم وقالوا سلمنا أنها ليست عين الذات أما أنها
ليست غيرها أيضا فذلك غير معقول لأن كل مفهومين ليس أحدهما عين الآخر فهما غيران. ومنع أهل السنة
كونهما غيرين واستدلوا على دعواهم بوجوه وزيفها الخصم وما انقطع الكلام بينهم إلى زماننا هذا. والحق
ما ذكره أهل السنة ونحن نثبته بعون الله تعالى وحسن توفيقه على وجه يتضح به الحال وينقطع القيل
والقال. فنقول: أما أنها ليست عين الذات فظاهر لأنها لو كانت عين الذات لكان كل منها عين الآخر
فيلزم أن يكون الوجود عين العلم والقدرة والإرادة وغير ذلك لكن ذلك باطل بالبديهة لأن الوجود
ما به يتحقق الشيء لا ما يدرك به الشيء والعلم بعكس ذلك وكذا في غيرهما. وأيضا يحكم العقل بالضرورة
أن العلم لا يقوم بنفسه بل هو صفة بنفسه وكذا القدرة والإرادة وغير ذلك والذات قائمة بنفسها فليس
شيء منها عين الذات. وأما أنها ليست غيرها فلأن الغير لغة وعرفا وشرعا إنما يطلق على المنفصل
وصفات الله تعالى لا يمكن انفصالها عن ذاته تعالى ولا انفصال بعضها عن البعض فلا تكون متغايرة.
وإنما قلنا إن الغير بحسب اللغة والعرف والشرع هو المنفصل لأن من قال مثلا ليس في كيسي
غير عشرة دراهم ولا يكون فيه زائدا عليها يصدقه كل عاقل من أهل اللغة والعرف ولا يقول له أليس
الواحد والاثنان وغير ذلك غير العشرة حتى لا يحنثه الشرع لو حلف عليه. وكذا لو قال ليس في الدار
غير زيد يصدقه كل أحد ولا يقول له أليس يده وشكله ولونه غيره. وكذا لو قال ما رأيت غير فلان
وأمثال ذلك أكثر من أن تحصى. فعلم أن الغير بحسب اللغة والعرف والشرع إنما يقال على المنفصل

Süleymaniye Kütüphanesi, Ayasofya 4800, 39a

قطعا والأسماء لا يراعى فيها المعاني فقد اريد بالاسم هنا المسمى وهو المدعى ولئن سلمنا انه ما اراد
المسمى لكن هذا لا يضرنا لجواز ان يكون المراد بالاسم هنا ما هو بحسب اللغة فعلى هذا الوجه يصير اطلاق
الاسم في القسمين حقيقة في الاول حقيقة شرعية وفي الثاني لغوية فمن لم يجعل الاسم فيما ذكرنا
حقيقة شرعية فقد جعله مجازا والمجاز على خلاف الاصل فما ذكرنا اولى هذا غاية هذا البحث
المسألة الثالثة قال اهل السنة الجزء الذي لا يتجزى موجود وقالت
الفلاسفة ليس بموجود والمراد بالجزء الذي لا يتجزى جوهر لا ينقسم لا فكا ولا وهما والحق انه
موجود لان الجسم بالتجربة لا يخلو من ان ينتهي الى جزء لا يتجزى ليس له امتداد اصلا لا في الطول
ولا في العرض ولا في العمق او لا ينتهي فان انتهى فقد وجد الجزء الذي لا يتجزى لان ما لا يكون
له امتداد في شيء من الجهات لا ينقسم اصلا وان لم ينته الى ما لا امتداد له بل ينقسم الى غير النهاية
ويكون لكل جزء من تلك الاجزاء امتداد في شيء من الجهات يلزم ان يكون طول جسم صغير كخردلة او
عرضه او عمقه غير متناه وكل احد يعلم انه ليس كذلك فان قلت سلمنا ان ما لا امتداد
له لا ينقسم فكا اما لم قلت انه لا ينقسم وهما قلت توهم القسمة فيما لا امتداد له كاذب لان
القسمة تقتضي امتدادا ولا عبرة بالكاذب وهذا برهان بديع ليس في كتب الاولين والآخرين
احسن واوثق منه وما قيل انه يلزم ان يكون اجزاء الخردلة كاجزاء الجبل وهو محال دعوى بلا
دليل لان مذهب الخصم ان انقسام الخردلة مثل انقسام الجبل في العدد بناء على كونهما غير
متناهيين فلم يلتزمه الخصم ويمنع استحالته فعلى المستدل بيانه فان قلت استحالته
واضحة لان ما يكون بقدر الخردلة من اجزاء الجبل يكون اجزاؤه كاجزاء الخردلة ضرورة والباقي
اضعافا مضاعفة كذلك فيمتنع ان يكون اجزاء الخردلة كاجزاء الجبل قلت ح تبطل الملازمة

هذا ما اردنا ايراده في هذه الرسالة والحمد لله رب العالمين
والصلوة على سيد الخلق محمد وعلى آله واصحابه اجمعين
وسلم تسليما دائما كثيرا الى يوم الدين

Süleymaniye Kütüphanesi, Ayasofya 4800, 41b.

7. *er-Risâletü'ş-Şerîfe [fi'l-Kelâm]* Adlı Eserin Tahkikli Neşri

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين. والسلام على نبيّه محمّد وعلى[47] آله وأصحابه الطاهرين. وبعدُ: فقد استوضح منيّ الإمام العالم الفاضل صدر صُدور[48] الأفاضل قُدوة العلماء والفضلاء أسوة النظّار والفقهاء وحيد الملّة، والدين عزيز الإسلام، والمسلمين الصدر بِأَلْمَالِغَ متّع الله المسلمين بطول بقائه، وشرّفهم ببركة لقائه تحقيقَ قول أهل السنّه[49] في ثلاث مسائل: في صفات الله تعالى أنّها لا عين الذات ولا غيرها، وفي الاسم والمسمّى، وفي الجزء الذي لا يتجزّى. فتلقّيته بالقبول واستوهبت من الله تعالى إلهام الحقّ، إنه[50] ملهم الصواب.[51]

المسئلة الأولى: في الصفات

قال أهل السنّة[٥٢]: صفات الله تعالى لا عين ذاته ولا غير ذاته.

واستبعد هذا كثيرٌ من أهل العلم، وقالوا: سلّمنا أنّها ليست عين الذات، أمّا أنّها ليست غيرها أيضًا فذلك غير معقولٍ؛ لأنّ كل مفهومَيْن ليس أحدهما نفس[53] الآخَر فهما غيران.

ومنع أهل السنّة كونهما غيريْن، واستدلّوا على دعواهم بوجوهٍ،[٥٤] وزيّفها الخصوم[55]، وما انقطع الكلام بينهم إلى زماننا هذا.

47 أ – على.

48 أ – صدور.

49 أ + الجماعة كثّرهم الله.

50 أ + تعالى.

51 ج: بالصواب.

52 أ + نعّمهم الله.

53 أ: عين.

54 ج: بوجوهم.

55 أ: الخصم.

والحقّ ما ذكره أهل السنّة ونحن نبيّنه بعون الله[56] وحسن توفيقه على وجهٍ يتوضّح به الحال، وينقطع القيل والقال.

فنقول: أمّا أنّها ليستْ عين الذات فظاهرٌ؛ لأنّها لو كانت عين ذاتٍ لكان كلٌّ منها عين الآخَر، فيلزم أن يكون الوجود عين العلم والقدرة والإرادة و غير ذلك. لكنّ ذلك باطلٌ بالبداهة؛ لأن الوجود ما به يتحقّق[٥٧] الشيء، لا ما يُدرَك به الشيء، والعلم بعكس ذلك. وكذا في غيرهما. وأيضًا يحكم العقل بالضرورة أنّ العلم لا يقوم بنفسه؛ بل هو صفة نفسه، وكذا القدرة والإرادة وغير ذلك. والذات قائمةٌ بنفسها فليس شيءٌ منها عين الذات.

و«أمّا أنّها ليست غيرها» فلأنّ الغير لغةً وعرفًا وشرعًا إنّما يُطلَق على المنفصِل، وصفات الله تعالى لا يمكن انفصالها عن ذاته تعالى، ولا انفصالُ بعضها عن البعض. فلا تكون متغايِرةً. وإنّما قلنا: «إنّ الغير بحسب اللّغة و العرف والشرع هو المنفصِل»؛ لأنّ من قال مثلًا: «ليس في كيسي[٥٨] غيرُ عشرة دراهم»، ولا يكون فيه زائدا عليها يصدّقه كلّ عاقلٍ[٥٩] من أهل اللّغة والعرف والشرع[٦٠]، ولا يقول له: «أليس الواحد، والاثنان، وغير ذلك غير العشرة»، حتىّ لا يُحنِثه الشرع لو حلف عليه. وكذا لو قال: « ليس[٦١] في الدار غير زيد» يصدّقه كلّ واحدٍ[٦٢]، ولا يقول[٦٣]: «أليس يده وشكله ولونه غيره»، وكذا لو قال: «ما رأيت غير فلانٍ». وأمثال ذلك كثيرٌ[٦٤] من أن يُحصى[٦٥]. فعُلم أنّ الغير بحسب اللّغة والعرف والشرع إنّما يقال على المنفصِل. ولا شكّ ولا خلاف أنّ المعتبر ما يَشهد به اللّغة والعرف والشرع. فعُلم أنّ صفات الله تعالى ليست غيرها.

وهذا قولٌ فصلٌ لا مزيدَ عليه. وهو ليس في كتب الأوّلين والآخِرين. والحمد لله الذي هدانا[٦٦] وما كنّا لِنهتدي لولا[٦٧] أن هدانا الله.

56 أ + تعالى.
57 ج: ما يتحقّق به.
58 أ: كيستي.
59 ج: فاعل.
60 أ − والشرع.
61 ج − ليس.
62 أ: أحد.
63 أ + له.
64 أ: أكثر.
65 أ: تحصى.
66 أ + لهذا.
67 ج: لو.

وحينئذٍ نذكر ما قالوا فيه مع ما يرِد عليهم، فنقول: المشهور بين أهل السنة في بيان هذا المدّعى وجهان:

أحدهما: تعريف الغيريْن؛ والثاني: الاحتراز عن القدماء.

أمّا الأوّل فقالوا: الغيران هما الموجودان اللّذان يصِحّ وجود أحدهما مع عدم الآخَر. فلزمهم[68] أنّ القديميْن حينئذٍ لا يكونان غيريْن، فلا يكون نفي إله[69] غير الله نفيًا لقديمٍ سوى الله تعالى[70] في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأَنْبِيَاء ٢٢/ ٢٢] وقولِنا: (لا إله إلّا الله)؛ لأنّ «إلّا» ههنا بمعنى «الغير» عند الأكثر. وكذا في كلّ موضعٍ وقع فيه[71] ذكر غير الله تعالى كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللهِ﴾ [الفَاطِر ٣٥/ ٣]

وهذا فسادٌ عظيمٌ لا يخفى على أحدٍ.

فإن قلتَ: المراد أنّ الغيريْن هما اللّذان يمكن تصوُّر أحدهما مع الذهول عن الآخَر، لا أن يكون أحدهما موجودًا دون الآخَر. وحينئذٍ لا يرِد شيء ممّا ذكرتم.

قلتُ: حينئذٍ يلزم أن يكون[72] صفات الله تعالى غير ذاته؛ إذ يمكن تصوُّر الذات[73] مع الذهول عن كلّ صفةٍ فُرِضت و تصوُّر بعض الصفات مع الذهول عن البعض.

واستدلّوا على أنّ الغيريْن هما اللّذان يصحّ وجود أحدهما مع عدم الآخَر، وذلك؛ لأنّه لو لم يصحَّ لمَاَ كان أحدهما غير الآخَر، وإلّا يلزم كون الشيء مغايرًا لنفسه وهو مُحالٌ. كالواحد مثلًا من العشرة: أي: الواحد الموصوف بأنّه من العشرة، واليد من زيدٍ؛ لأنّ العشرة اسم يقع على مجموعٍ فهو الأفراد فكان متناوِلًا كلَّ[74] فردٍ مع أغياره:[75] أي: مع التسعة، فلو كان الواحد الذي في العشرة غير العشرة لصار غير نفسه؛ لأنّه من العشرة فيكون فردًا مع أغياره.[76] وكذا اسم زيدٍ

68 ج: فيلزمهم.
69 ج: الله.
70 أ – تعالى.
71 ج – فيه.
72 أ: تكون.
73 أ – تصوُّر الذات.
74 أ: لكل.
75 ج: اعتباره.
76 ج: اعتباره.

يقع عليه باعتبار هذه الأعضاء فكان متناوِلًا مجموعَ هذه الأعضاء. فإذا[77] قيل: «يد زيدٍ غير زيدٍ» كانتْ اليد غير نفسها. هذا ما قالوا وفساده في غاية الظهور؛ لأنّ قوله »فكان متناوِلًا كلَّ فردٍ مع أغياره«[78] له معنيان: أحدهما: كلّ فردٍ موصوفٍ بأنّه مع أغياره،[79] الثاني: كلّ فردٍ وأغياره مجموعًا حتّى يكون العشرة مجموع الأفراد. فان أراد به الأوّل ففيه فسادٌ من وجهين: الأوّل: لو كان اسم العشرة متناوِلًا لكلّ فردٍ موصوفٍ بالمعِيّة يلزم أن يكون[80] العشرة مِائة؛ إذ فى العشرة عشرة أفرادٍ موصوفةٍ بالمعِيّة كلّ منها غير الآخَر. الثاني: يلزم أن يكون الواحد من العشرة الذي[81] هو فردٌ موصوفٌ بالمعِيّة عينَ العشرة مع أنهم في بيان أن الواحد ليس عينَ العشرة ولا غيرَه، وهذا تناقضٌ ظاهرٌ، ومُحالٌ بلا خلافٍ. وإن أراد به الثانيَ فلا نسلّم أنّ الواحد لو كان غيرَ العشرة يلزم أن يكون غيرَ نفسه، وإنّما يلزم أن[82] لو كان الواحد عيَن المجموع وليس كذلك بالضرورة.

الوجه الثاني: وهو الاحتراز عن القدماء. قالوا: لو قلنا إن صفاتِ الله تعالى أغياره[83]، وصفات الله[84] لابدّ وأن تكون قديمةً فيلزم القدماء وهو مُحالٌ. فنقول: إنّها ليست غيرَها. ثمّ سلّموا أن صفاتِ الله تعالى وإن لم تكن غير الذات لكنّها وراءَ الذات. وفسّروا وراء الشيء بما لا يكون مفهومه نفس مفهوم الشيء فعلى هذا يكون الوراء اعمّ من الغير.[85] واعترضوا عليه بأنّ عدم قولكم بتغايرها لا يوجب عدم تغايرها. وأيضًا المحترَز قِدم ذاتٍ آخَر سوى الله تعالى لا قِدمُ الصفات. وأيضًا سلّمتم[86] أن وراءَ الله تعالى قديمٌ فمَا الفرقُ[87] بين هذا وبين تسليم[88] قِدم الغير؟[89]

77 أ: وإذا.

78 ج: اعتباره.

79 ج: اعتباره.

80 أ: تكون.

81 أ – الذي.

82 ج – أن.

83 ج + وصفات الله. | ل – أغياره، [صح في الهامش]

84 أ + تعالى.

85 ل – وفسّروا وراء الشيء بما لا يكون مفهومه مفهوم الشيء فعلى هذا يكون الوراء اعمّ من الغير، [صح في الهامش]

86 أ – وأيضًا سلّمتم.

87 أ: يفرق.

88 ج – تسليم.

89 أ + والله أعلم.

المسئلة الثانية: [الاسم و المسمّى]

قال أهل السنّة[90]: الاسم عين المسمّى.[91] وخالفهم جميع الأمم من أهل اللغة، وغيرهم. وإثبات هذا المعنى[92] في غاية الصعوبة لمخالفته الظاهرَ. ونحن نذكر ما سُنِح لنا من فيض رحمة الله تعالى، فنقول: المراد بقولنا «الاسم عين المسمّى» أنّه في الشرع كذلك، لا بحسب اللغة. وذلك؛ لأنّه ورد في عدّة مواضعَ من كلام رب العزّة إطلاق الاسم وإرادة المسمّى، وهذا دليلٌ على أنّ الاسم في الشرع هو المسمّى؛ لأنّ هذا لو جُرِّد النظرُ اليه يَغلب على الظنّ أن الاسم هو المسمّى، ولا معنى الدليل[93] إلّا هذا على أنّ الأصل في الكلام هو الحقيقة.

أمّا أنّه ورد في عدّة مواضعَ إطلاق الاسم وإرادة المسمّى فلمّا جاء من قوله تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً﴾ [يوسف ١٢/ ٤٠] والمعبود أنّما هو المسمّى؛ ولمّا ورد من قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى ٨٧/ ١] والمسبَّح[94] أنّما هو الربّ، لا غير؛ ولقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن ٥٥/ ٧٨] و»تَبَارَكَ» بمعنى «بَارَكَ»، والمتبارك هو الربّ؛ لقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اللهُ﴾ [المؤمنون ٣٢/ ١٤]، و ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك ٦٧/ ١]. فقد تحقّق[95] الدليل الشرعيّ على[96] أنّ الاسم في الشرع هو المسمّى. فإن قلتَ هذا معارِضٌ لقوله[97] تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء ١٧/ ١١٠] جُعِل الأسماء متعدِّدة والتعدُّد في الذات محالٌ؛[98] ولقوله عليه السلام: (إن للهِّ تعالى تسعًا و تسعين اسمًا[99] مَن أحصاها دخل الجنةَ)[100] والكثرة في

90 أ + كثّرهم الله.

91 ج أ + اى مفهوم لفظ الاسم عين مفهوم لفظ المسمّى.

92 ج: هذه المدّعى.

93 أ: للدليل.

94 أ – والمسبَّح.

95 أ: يحقّق.

96 أ – على.

97 أ: بقوله.

98 ج – هذا معارض لقوله تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ جعل الأسماء متعدّدة والتعدّد في الذات محال.

99 ج: تسعة و تسعين أسماء.

100 صحيح البخاري، شروط، ١٨.

الذات مُحالٌ قلتُ:[101] هذا لا يضرُّنا لجواز أن يكون المراد بالاسم ههنا ما هو بحسب اللغة. فعلى هذا الوجه يصير إطلاق الاسم في القسمين: حقيقةٌ في الأوّل حقيقةً شرعيّةً وفي الثاني لُغويّةٌ، فمن لم يجعل الاسم فيما ذكرنا حقيقةً شرعيّةً فقد جعله مجازًا، والمجازُ على خلاف الأصل. فمَا ذكرنا أولى. هذا غاية هذا البحث.

المسئلة الثالثة: [في الجزء الذي لا يتجزّى]

قال أهل السنّة: الجزء الذي لا يتجزّى موجودٌ، وقالت الفلاسفة: ليس بموجودٍ. والمراد بالجزء الذي لا يتجزّى: جوهرٌ لا ينقسم لا فكًّا ولا وهمًا. والحقّ أنّه موجودٌ؛ لأنّ الجسم بالتجزئة لا يخلو[102] من أن ينتهي إلى جزءٍ ليس[103] له امتدادٌ أصلًا لا في الطول ولا في العرض ولا في العُمق؛ أو لا ينتهيَ. فإن انتهى فقد وُجد الجزء الذي لا يتجزّى؛ لأنّ ما لا يكون[104] له امتدادٌ في شيءٍ من الجهات لا ينقسم أصلًا؛ وإن لم ينته إلى ما لا امتدادَ له؛ بل ينقسم إلى غير النهاية ويكون لكلّ جزءٍ من تلك الأجزاء امتدادٌ في شيءٍ من الجهات يلزم أن يكون طول جسمٍ صغيرٍ كخردلةٍ مثلًا[105] أو عَرضه أو عُمقه غيرَ متناهٍ. وكلّ أحد[106] يعلم أنّه ليس كذلك.

فإن قلتَ: سلّمنا أنّ ما لا امتدادَ له لا ينقسم فكًّا، أمّا لِمَ قلتَ أنّه لا ينقسم وهمًا؟

قلتُ: توهُّم القسمة فيما لا امتدادَ له كاذبٌ؛ لأنّ القسمة تقتضي امتدادًا ولا عِبرةَ بالكاذب. وهذا برهانٌ بديعٌ ليس في كتب الأوّلين والآخِرين أحسن و أوثق منه.

وما قيل: «إنّه يلزم أن يكون أجزاء الخردلة كأجزاء الجبل» وهو مُحالٌ، دعوىً بلا دليلٍ؛ لأنّ مذهب الخصم أنّ انقسام الخردلة مثلُ[107] انقسام الجبل في العدّة؛ بناءً على كونهما غيرَ متناهيَينْ،

101 أ ج + قلت: هذا محقّق لمذهبنا؛ لأنّ المراد بالأسماء هاهنا الصفات؛ لأنّ معاني تلك الألفاظ مرادة قطعا والأسماء لا يراعى فيها المعاني فقد أريد بالاسم هاهنا المسمّى وهو المدّعى؛ ولئن سلّمنا أنّه ما أراد المسمّى لكن.

102 ج – فمَا ذكرنا.

103 ج: وليس.

104 ج – له امتدادٌ أصلاً لا في الطول ولا في العرض ولا في العُمق؛ أو لا ينتهيَ. فإن انتهى فقد وُجد الجزء الذي لا يتجزّى؛ لأنّ ما لا يكون.

105 أ – مثلًا.

106 ج: واحد.

107 ج: أنّ.

فحينئذٍ يلتزمه الخصمُ، ويمنع استحالتَه، فعلى المستدلّ بيانُه.[١٠٨]

هذا ما أردنا إيراده في هذه الرسالة.

والحمد لله رب العالمين.[١٠٩]

108 أ + فإن قلت استحالته واضحة لأنّ ما يكون بقدر الخردلة من أجزاء الجبل يكون أجزاءه كأجزاء الخردلة ضرورةً والباقي أضعافا مضاعفة فيمتنع أن يكون أجزاء الخردلة كأجزاء الجبل قلت حينئذ تبطل الملازمة.

109 أ + والصلاة على سيّد الخلق محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وسلّم تسليما دائماً كثيًرا إلى يوم الدين.